

Strategy  
W A T C H



المركز  
الإستراتيجي

## تقييم أداء شبكات الحشد والتعبئة في الانتخابات الرئاسية السورية (2021)



ترجمات

5 يوليو 2021

# تقييم أداء شبكات الحشد والتعبئة في الانتخابات الرئاسية السورية (2021)



رأت دراسة نشرها المعهد الجامعي الأوروبي (European University Institute) بعنوان (Syria -works, Mobilisation and Resistance in the 1202 Presidential Election in Net)؛ أن الانتخابات الرئاسية التي أجريت في سوريا (26 مايو 2021) قد شكلت اختباراً لكفاءة شبكات النظام في الحشد والتعبئة من حيث:

- 1- التاريخ الديموي للعديد من المناطق التي أجريت فيها الانتخابات.
- 2- الطريقة التي عاد النظام من خلالها لبسط نفوذه في تلك المناطق.
- 3- الدور الذي مارسه بعض الأطراف الخارجية في تسهيل أو تقويض الحملة الانتخابية.

ووفقاً للدراسة فإن شبكات النظام أظهرت قدرة محدودة في اختراق المناطق التي كانت تحت سيطرة المعارضة، والتي تم إخضاعها بمساعدة الروس والإيرانيين، حيث عملت تلك الشبكات على تحفيز السكان المحليين وإجبارهم على دعم الأسد تحت الإكبار والتهديد.

وتتكون شبكة النظام من: مؤسسات الدولة، وحزب البعث، ورجال الأعمال، وأعضاء مجلس الشعب، وقادة الميلشيات، والنقابات، وغرف التجارة والصناعة، وبعض رجال الدين، وغيرهم من القوى المجتمعية التي وظفها النظام لتعبئة الجماهير خلال الحملة الانتخابية، ودفعهم لاستعراض ولائهم للأسد، وخاصة في: دمشق، وحلب، ودوما، والمحافظات الساحلية، بينما اقتصرت العملية الانتخابية في المناطق التي يضعف فيها نفوذ النظام على جيوب صغيرة، حيث برزت مظاهر ضعف الإقبال وإضراب الفعاليات الاقتصادية، وخاصة في السويداء، وحوارن التي شهدت عمليات عسكرية ضد النظام في يوم الانتخاب.

وفي مقابل نشاط النظام في مناطق سيطرته؛ تم تحجيم الحملة الانتخابية وإضعاف قدرتها على التحشيد والتعبئة في مناطق سيطرة الأكراد، وخاصة في محافظة الحسكة، حيث رفضت الإدارة الذاتية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي تسهيل العملية الانتخابية، وقوضت محاولات تحقيق تفاعل جماهيري.

ووفقاً للدراسة فإن الانتخابات الأخيرة قد مثلت تحدياً كبيراً للنظام، حيث كان من المتوقع إخفاء مظاهر الاحتقان الشعبي إزاء تنامي مظاهر الفقر والجوع والغلاء، والحشد لاحتفاليات كبيرة تنتهي بإعلان "فوز" بشار بولاية رابعة، وبقائه في منصبه مدة سبع سنوات إضافية، بشرعية وهمية تمثلت في إعلان تصويت 95 بالمائة من 13 مليون سوري لصالحه، وإرسال رسالة ضمنية للمجتمع الدولي بالتوقف عن الضغط عليه لتقديم تنازلات سياسية.

وفي ظل الدعم الروسي والإيراني المطلق لحملته الانتخابية؛ رأى بشار الأسد حاجة ماسة لاستعراض إككام قبضته على السلطة، وتسخير العملية الانتخابية لضمان ولاء الشبكات التابعة له، واخبار قدرتها على العمل بفاعلية وكفاءة، والتغلغل في مختلف شرائح المجتمع، ودفعهم طوعاً أو قسراً، لإظهار ولائهم لبشار الأسد، والتعبير عن دعمهم له.

## أداء شبكات النظام في مناطق سيطرته

لاحظت الدراسة أن النظام قد استخدم نهجاً موحداً، يتمثل بالتحفيز من خلال التهديد والتلويح بالعقاب، وذلك من خلال: مؤسسات السلطة، وأجهزة الأمن، وفروع حزب البعث والمنظمات التابعة له، حيث تم إطلاق حملة تعبئة جماهيرية في المدن الكبرى (دمشق، حلب، اللاذقية) وبلدات ريف دمشق، وذلك بالتزامن مع تحسن مؤقت في تقديم الخدمات، وخفض ساعات تقنين المياه والكهرباء، وتوفير المواد الغذائية المدعومة عن طريق البطاقات الذكية، وإزالة القمامة والأنقاض من الشوارع والساحات، وقيام أعضاء حزب البعث ومجالس المحافظات بجولات استمعوا فيها لمطالب الأهالي، وشجعوهم على المشاركة في الانتخابات.

ومزج النظام بين الترغيب والترهيب، حيث اشترط على طلاب الجماعات والمعاهد التصويت لحضور الامتحانات، فيما هُدد موظفو الدولة بالاعتقال والفصل وخضم الراتب في حال الامتناع عن التصويت وعدم المشاركة في المسيرات والاحتفالات.

في هذه الأثناء؛ تنافس كبار الضباط، ورجال الأعمال وقادة الميليشيات ورجال الدين المواليين، وغيرهم من الفئات المنتفحة من النظام على حشد أتباعهم للتصويت وإظهار الولاء للأسد، وشاركوا في تمويل وتنظيم الحملة الانتخابية، وذلك من خلال: توفير الوقود، والسلع الغذائية الأساسية المدعومة، وخصم كميات كبيرة من العملات الأجنبية في السوق في سياسة منسقة مع البنك المركزي للسيطرة على سعر صرف الليرة مقابل الدولار، والذي استقر عند 3200 ليرة سورية طوال الحملة الانتخابية.

وكان لتجار الحرب الدور الأبرز في العملية الانتخابية، حيث افتتح رجل الأعمال، حسام قاطرجي، في مدينة حلب 300 مركزاً لتوزيع الصور واللافتات والأعلام، ووزع وجبات الطعام بالقرب من "خيام الوطن" والمنصات الاحتفالية، وسار على شاكلته كل من؛ سامر فوز، ووسيم قطان، ومازن ترزي، ومحمد حمشو، وإيهاب مخلوف، وغيرهم من الشخصيات المتمولة التي تم انتخابها (بدعم من النظام) في مجلس الشعب قبل أقل من عام (يوليو 2020)، وكان على رأسهم رجل الأعمال عمر الخياط (عضو جديد في مجلس الشعب)، الذي قام بتمويل الحملة الانتخابية لبشار الأسد في دوما، وشارك في تنظيم زيارة الأسد وزوجته إلى مركز الاقتراع في مجلس المدينة، بحضور خضر علي طاهر، أحد أكثر رجال الأعمال نفوذاً في سوريا اليوم.

كما قدم أعضاء غرف التجارة والصناعة مساهمات كبيرة في عملية الحشد، وخاصة في حلب، حيث دشنت غرفة تجارة حلب حملة "جيشكم الاقتصادي"، وأدارت من خلالها سلسلة احتفالات في نوادي الاتحاد والجلاء، وفي فندق الشهباء، وفي قلعة حلب، ووزعت المساعدات والسلال الغذائية في بعض أحياء حلب الشرقية.

وقامت غرفة التجارة والصناعة في دمشق بدور مماثل، حيث مولت العديد من الأنشطة الدعائية، وخرج أعضاؤها في جولات بمختلف قطاعات التجارة والصناعة لحث الناس على التصويت، وتهديد العمال بالفصل في حالة امتناعهم عن التصويت، وخاصة في محافظة اللاذقية، حيث برز رئيس غرفة السياحة، حسن كوسا، في تنظيم مختلف الفعاليات الانتخابية بمدينة اللاذقية وريفها.

وساهم قادة الميلشيات الموالية للنظام في عمليات الدعاية والضغط على الشعب للتصويت، وخاصة منها؛ ميلشيات "الدفاع الوطني" التي قامت بتأمين المراكز الانتخابية، وأجبرت الناس على الخروج في مسيرات التأييد وحضور فعاليات "خيام الوطن" بمدينة حلب وحماة وريفيهما، في حين برز كل من؛ أحمد خلوف بمنطقة عسل الورد، ومحمد عبود حمود بمدينة يبرود في ريف دمشق، ونظمت "كتائب البعث" حملة "مسيرات الولاء" لضريح الأسد في اللاذقية وطرطوس، بحضور زعيمها باسم سودان.

وقامت الميلشيات المحلية الموالية لإيران بدورها في تلك الحملة، وخاصة في الأحياء الشرقية لمدينة حلب، حيث نصب "لواء الباقر" أكبر "خيمة وطن" في المدينة، وأقام زعماء العشائر الموالية في حي البلورة الولائم، كما برز "فيلق المدافعون عن حلب" (أحد فروع "حزب الله" في سوريا) في تنظيم المسيرات والاعتصامات يوم الاقتراع، وشوهد مسلحوه الميلشيا يرافقون الناس للتصويت، ووردت تقارير عن اعتقال أشخاص رفضوا المشاركة في الانتخابات بأحياء الفردوس والمعادي.

وكان لرجال الدين، من مختلف الأديان والطوائف، نصيب في مسيرات التأييد والاجتماعات العامة، وخاصة رجال الدين السنة، الذين جددوا مبايعتهم للأسد خلال صلاة عيد الفطر في المسجد الأموي، وحظيت أنشطتهم بتغطية إعلامية كبيرة، فيما أحكمت وزارة الأوقاف قبضتها على الفضاء الديني السنّي، وقامت بحشد رجال الدين للمشاركة في الفعاليات بدمشق وحمص وحماة وحلب، ووجهت خطباء المساجد لحث الناس على المشاركة في الانتخابات باعتبارها "إحدى مكملات الإيمان".

وتمثل الاستعراض الأبرز في فعالية بالجامع الأموي (24 مايو) تحت عنوان "الولاء للرئيس الأسد"، ضمت أبرز رجال الدين المسلمين والمسيحيين، ومعلمات القرآن الكريم، كما شارك رجال الدين العلويون في المحافظات الساحلية بعملية التصويت وفي حث الناس على المشاركة، وترؤس مجموعات الناخبين يوم الانتخابات.

وأبدت الأجهزة الأمنية اهتماماً خاصاً بالمناطق التي تم انتزاعها من يد المعارضة، وخاصة في دوما، حيث تم تنظيم زيارة لبشار الأسد إلى المدينة بهدف تأكيد انتصاره، وعمل إعلام النظام على إبراز "سعادة" السكان بالتخلص من "الإرهاب" و"عودة الدولة".

ومارس "فرع الخطيب" التابع لجهاز أمن الدولة أقصى درجات الإكراه بحق السكان المحليين للمشاركة في الانتخابات، حيث نفذ بالتعاون مع الأجهزة الأمنية الأخرى انتشاراً مكثفاً، لضمان تصوير دوما "الخاضعة" بدلاً من "المتمردة"، وتهديد السكان المحليين بقطع المساعدات الإنسانية والاعتقال.



## المقاومة في الجنوب

أما في محافظة درعا؛ فقد أتاح وجود فصائل المعارضة في مساحات شاسعة من الأراضي مجالاً أكبر للمناورة ولتعبير الناس عن رفضهم للانتخابات، في حين أقتصر نشاط شبكات التعبئة على جيوب صغيرة، وتزامن الإقبال المنخفض مع تنفيذ عمليات عسكرية وإضرابات واسعة النطاق.

وكانت "لجنة المفاوضات المركزية" قد رفضت طلباً روسياً لتهيئة الأجواء الانتخابية مقابل وعود بالإفراج عن معتقلين، كما رفض وجهاء مدينة بصرى الشام -مقر اللواء الثامن- طلباً مماثلاً بإقامة مركز اقتراع في المدينة، وتم توزيع منشورات تدعو إلى مقاطعة الانتخابات، فيما قام بعض منسوبي الفصائل بتهديد القائمين على مراكز الاقتراع، ورؤساء البلديات، وأمناء فرق حزب البعث، ما دفع النظام إلى إغلاق العديد من مراكز الاقتراع، وخاصة شرقي المحافظة حيث تصاعدت وتيرة التهديدات.

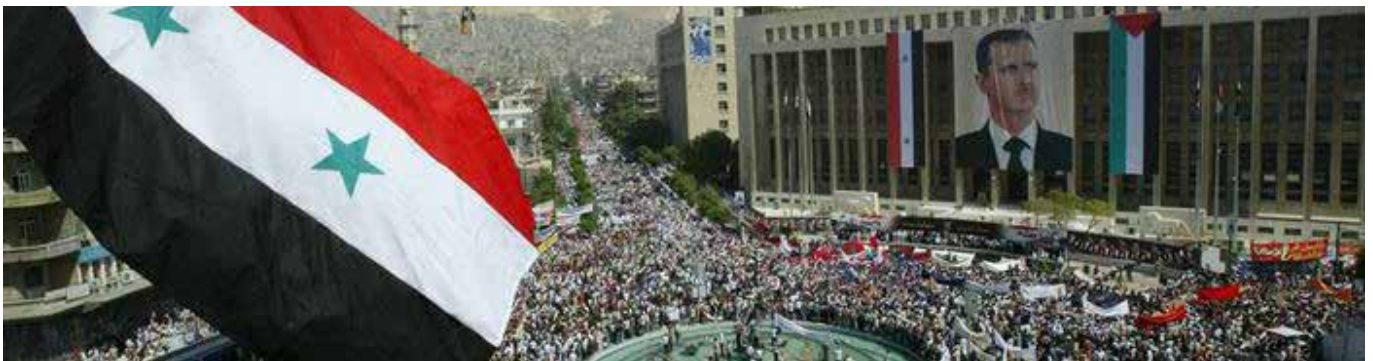
وكشفت العملية الانتخابية في درعا عن ضعف سيطرة النظام الأمنية والعسكرية على المحافظة، وفشل المسؤولين في تهدئة سكانها، فيما اقتصرت العملية الانتخابية على مدن إزرع والصنمين ودرعا (باستثناء درعا البلد)، وأظهرت الاحتجاجات والإضرابات المدنية، التي تم توثيقها في نحو 30 موقعاً، ضعف الإقبال الشعبي الذي تزامن مع هجمات نفذها "مسلحون مجهولون".

وحالت هجمات المقاومة والرفض الشعبي دون إقامة مراكز اقتراع في أكثر من 80 بالمائة من المحافظة، ما أدى إلى بقاء أكثر من 600 ألف شخص (حوالي 70-65 في المائة من مجموع السكان) خارج نطاق الانتخابات.

وبدا معظم الدروز في محافظة السويداء غير آبهين بالانتخابات، وذلك نتيجة الأزمة الاقتصادية وتفشي الفوضى الأمنية التي يقف النظام خلفها، فيما اقتصرت المشاركة على قطاع ضئيل من المستفيدين بحزب البعث وموظفي الحكومة في أجزاء محدودة بمدن: السويداء، وشهبا، وصلخد، دون أي إقبال شعبي يذكر في القرى والبلدات الأخرى.

وعلى الرغم من القبضة الأمنية المشددة على مدينة السويداء، إلا أن ذلك لم يمنع البعض من تمزيق صور بشار الأسد في الشوارع الرئيسية تحت أنظار أجهزة الأمن، التي آثرت عدم الرد خشية التصعيد.

وفي بعض المواقع التي تنشط فيها الميلشيات غير الموالية؛ تم إلقاء قنابل صوتية على بعض اللجان، وعُثر على قنابل مزروعة في إحدى اللجان غرب المحافظة، وانتشرت شائعات حول نشر الفرقة الرابعة قواتها تحت ذريعة: "حماية المحافظة من الهجمات الإرهابية المتوقعة".



## الرفض ومحاولات الاحتواء في الشمال الشرقي

أما في محافظات الحسكة والرققة ودير الزور، وأجزاء من حلب؛ فقد رفضت "الإدارة الذاتية"، التي يسيطر عليها "حزب الاتحاد الديمقراطي" الكردي، المشاركة في الانتخابات، وأعلن "مجلس سوريا الديمقراطي"، الجناح السياسي لقوات "سوريا الديمقراطية" (24 مايو 2021) أنه: "غير معني بأية انتخابات لا تحقق أهداف السوريين"، وأنه لن يشارك في أي إجراء انتخابي ينتهك قرار الأمم المتحدة 2254.

وأعدت الإدارة الذاتية تأكيد قرارها في زيارتين قام بهما وفد دبلوماسي وآخر عسكري أمريكي (18 و22 مايو)، فيما حاول النظام من طرفه إرسال رسائل تأييد لمعارضين نفوذ الإدارة الكردية في تلك المناطق، واستعرض قدرته على حشد أنصاره في المربع الأمني بمدينة الحسكة، وفي المجمع الحكومي، والمستشفى الوطني، ومطار مدينة القامشلي، إضافة إلى بعض الجيوب الصغيرة المتناثرة في المحافظة، كما أثار مخاوف العرب من الأكراد وحاول تعبئة العشائر ضدهم، لكنه فشل في إقناعهم بالمشاركة في الانتخابات، حيث لوحظ ضعف مشاركة قبيلة "طي"، التي ينتمي إليها بعض مواليه، وذلك نتيجة إحيائهم من عجز النظام عن مناصرتهم ضد "قسد"، وفشله في دعمهم خلال العمليات الأخيرة ضد الوحدات الكردية في حيي؛ طي، وحالكو بالقامشلي.

وعمدت قوات "قسد" من طرفها إلى إغلاق سائر الطرق بين المناطق الخاضعة لسيطرتها وتلك الخاضعة لسيطرة النظام، الأمر الذي ساهم في تدني نسبة الاقتراع، حيث أعاقت تلك الإغلاقات حركة الموالين في القامشلي، وانحصرت الاحتفالات في ساحات محدودة دون إمكانية التجوال في شوارع المدينة، ولم يفتح النظام سوى 40 مركز اقتراعي من أصل 157 مركز كان ينوي افتتاحها، فيما اقتصرت الانتخابات على موظفي الحكومة وأفراد قوات الأمن والشرطة.

ورأت الدراسة أن الانتخابات الرئاسية لعام 2021 قد أظهرت حالة "تقسيم" الأمر الواقع الحاصل في سوريا اليوم، والمتمثل في ترسيخ مناطق النفوذ والسيطرة لمختلف الفئات المتصارعة، ما يبرز أسئلة كثيرة حول قدرة النظام على التعبئة والحشد في معاقله، وعجزه عن تقديم أية حلول واقعية لمساعدة السوريين على الخروج من أزمتهم الاقتصادية الخانقة، وإمعانه في اللجوء إلى الخيار الأمني المتمثل في: شن حملة اعتقالات في درعا ومحاصرة بعض بلداتها، وإرسال تعزيزات عسكرية إلى السويداء، والتصعيد العسكري في سهل الغاب وجبل الزاوية جنوب إدلب، معتمداً في ذلك كله على الدعم العسكري الروسي والإيراني وليس على قدراته الذاتية.



Strategy  
W A T C H



المركز  
الإستراتيجي

## ترجمات

توفير خدمات الترجمة ونشر التقارير والأبحاث ذات الأهمية السياسية والعسكرية في الشأنين السوري والخليجي.

5 يوليو 2021

## المركز الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الإيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

[www.strategy-watch.com](http://www.strategy-watch.com)